

إصدار الأدلة الإجرائية وضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً والقواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة ونشرها

المادة السادسة والعشرون بعد المائة:

١- يصدر وزير العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء الآتي:

أ- ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً.

ب- القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم.

ج- الأدلة الإجرائية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

٢- تنشر الضوابط والقواعد والأدلة الإجرائية المشار إليها في الفقرة (١) من

هذه المادة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ العمل بهذا النظام.

الشرح:

لم يتعرض النظام للأمور القابلة للتطور بصورة مستمرة، وهو ما يقتضي تنظيمها بقواعد مرنة سهلة التعديل وفقاً لمقتضيات الأحوال، ولذلك أعطى النظام سلطة تنظيمها لوزير العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء؛ لكون التعديل في هذه الحالة أسرع وأسهل في إجراءاته.

وتناولت الفقرة (١/أ) ضوابط إجراءات الإثبات الإلكتروني الذي يتطور بشكل متسارع، ولأن هذا النظام قد قرر أن إجراء الإثبات إلكترونياً له ذات الأحكام

المقررة في هذا النظام، وفقاً للمادة (١٠) من هذا النظام؛ فكان من الواجب وضع ضوابط لإجراءات الإثبات الإلكتروني تلتزم بها المحاكم لتوحيد عملها، ولتحقق الموثوقية من إجراءات الإثبات إلكترونياً لما له من أثر على مسار الدعوى.

وتناولت الفقرة (١/ب) القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم، وذلك لكون الباب العاشر من هذا النظام وهو باب الخبرة قد خلا من القواعد الإجرائية التفصيلية؛ لأنها قابلة للتطوير والتغيير، فكان من الواجب إصدار هذه القواعد؛ منعاً لوجود فراغ تنظيمي، قد يؤدي إلى اختلاف التطبيق بين المحاكم.

وتناولت الفقرة (١/ج) الأدلة الإجرائية والقرارات اللازمة لتنفيذ النظام، وذلك لكون النظام تخفف من المسائل الإجرائية التفصيلية القابلة للتطور والتغير، وترك تنظيمها للأدلة الإجرائية والقرارات التنفيذية؛ لسهولة تعديلها وتطويرها.

وتناولت الفقرة (٢) وجوب نشر الضوابط والقواعد والأدلة الإجرائية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في الجريدة الرسمية، وذلك تحقيقاً لعلم الكافة بالأحكام النظامية الواجبة التطبيق، وبينت أن العمل بهذه الضوابط والقواعد والأدلة الإجرائية يكون من تاريخ العمل بالنظام.

وقد صدرت الضوابط والقواعد والأدلة الإجرائية المشار إليها في هذه المادة بقرار وزير العدل رقم (٩٢١) وتاريخ ١٦/٣/١٤٤٤هـ ونشرت في جريدة أم القرى في العدد رقم (٤٩٥٤) في ٣/٤/١٤٤٤هـ.

